

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٦١ لسنة ١٩٧٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ؛

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :

( المادة الأولى )

تعيين السيد المستشار أبو بكر محمد عطية وكيل المحكمة العليا نائبا لرئيس المحكمة العليا .

( المادة الثانية )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه ما

صدر بإمارة الجمهورية في ١٨ شوال سنة ١٣٩٧ ( اول أكتوبر سنة ١٩٧٧ )

أنور السادات

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٧٧

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية المقارنات للخدمة العامة أو التحسين والقوانين المتعلقة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للخدمة العامة والاستيلاء على المقارنات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٦ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية ؛

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٧٧

بتشكيل محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية ؛

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية ؛

وعلى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ لتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية بمجاسته المعقودة في ٦ سبتمبر سنة ١٩٧٧ ؛

قرر :

( المادة الأولى )

تشكل محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب من السادة :

رئيسا	أنور أحمد محمد إبراهيم خلف ، نائب رئيس محكمة النقض
عضوا بصفة	محمد كمال السيد سلام المستشار بمحكمة استئناف القاهرة
أصلية	سيد صيد الباق سيف « « « «
	محمد خاطر « « « «
عضوا بصفة	محمد الرشيد على سالم نوفل « « « «
احتياطية	أحمد محمد أحمد أبو زيد « « « «

ويضم إليهم ثلاثة من المواطنين يختارهم رئيس المحكمة طبقا لنص المادة العاشرة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ المشار إليه .

( المادة الثانية )

على وزير العدل تنفيذ هذا القرار .

( المادة الثالثة )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛

صدر بإمارة الجمهورية في ١٨ شوال سنة ١٣٩٧ ( اول أكتوبر سنة ١٩٧٧ )

أنور السادات